الأمم المتحدة

A/HRC/59/59

الجمعية العامة

Distr.: General
22 April 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

16 حزيران/يونيه – 11 تموز/يوليه 2025

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير عن حقوق الإنسان في بيلاروس

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، نيلس موزنيكس

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في بيلاروس في الفترة ما بين 1 نيسان/أبريل 2024 و31 آذار/مارس 2025. وتوضح المعلومات المقدمة في التقرير أن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 26 كانون الثاني/يناير 2025 لا يمكن اعتبارها متوافقة مع الحق في التصويت والانتخاب في انتخابات دورية حقيقية، على النحو الذي تكفله المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بسبب القمع المستمر بدوافع سياسية، وحملة القمع الشاملة لحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. ويتناول التقرير المعاملة القاسية في مراكز الاحتجاز والاتجاهات المتزايدة للقمع العابر للحدود من خلال المحاكمات الغيابية، والعقاب الجماعي للعائلات، وتمديد الحرمان من الحرية إلى أجل غير مسمى للأفراد المدانين بتهم ذات دوافع سياسية، والقيود المفروضة على حقوق الإنسان للسجناء السابقين، وإساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب والتطرف في القمع السياسي. ورغم إفراج بيلاروس مؤخراً عن أكثر من 200 سجين يعتبرهم المدافعون عن حقوق الإنسان سجناء سياسيين يعد تطوراً مرحباً به، فإن المقرر الخاص لا يجد أي مؤشر على تحسن عام في حالة الحقوق المدنية والسياسية في البلد.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- موجز

1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس بموجب قراره 13/20. ومنذ إنشائها عام 2012، جُدد التفويض سنوياً، وجُدد للمرة الثانية عشرة عام 2024. وتولى المكلف الحالي بالولاية، نيلي موزنيكس، المنصب في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ليحل محل أنابيس مارين.

2- ويعطي هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 27/55، لمحة عامة عن التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في بيلاروس في الفترة من 1 نيسان/أبريل 2024 إلى 31 آذار/مارس 2025.

3- وفي 26 كانون الثاني/يناير 2025، وفي خضم حملة قمعية كاملة على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، بما في ذلك استخدام القمع الوحشي ضد أي شخص يُشتبه في أنه معارض سياسي، أعيد انتخاب أليكساندر لوكاشينكا رئيساً لبيلاروس لولاية سابعة. وفي الوقت الحاضر، لا تزال تشريعات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف تُستخدم لاضطهاد السياسيين المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والناشطين في المجتمع المدني، بدوافع سياسية. ويواجه الأشخاص الذين فروا من بيلاروس في أعقاب القمع السياسي الواسع النطاق الذي أطلق له العنان عام 2020، اضطهادا خارج الحدود الإقليمية، بسبل منها عقد محاكمات غيابية لا تتوفر فيها ضمانات المحاكمة العادلة الأساسية، ومن خلال مصادرة ممتلكاتهم في بيلاروس. ويعيش من بقي في البلد في جو يسود فيه الخوف والرقابة والرقابة الذاتية. وما زالت ترد تقارير تتحدث عن سوء المعاملة الشديدة للسجناء، إلى جانب الحرمان من الحرية إلى أجل غير مسمى نتيجة فرض إدانات متكررة بموجب المادة 411 من القانون الجنائي ("العصيان الكيدي لإدارة السجون") وإحالة الأفراد بدوافع سياسية إلى مؤسسات للعلاج النفسي الإجباري. ويتزايد العقاب الجماعي، حيث تستهدف الإجراءات القمعية أفراد عائلات الأشخاص الذين تعتبرهم السلطات غير موالين لها. وعلاوة على ذلك، مهدت التطورات القانونية الأخيرة الطريق أمام موجة من الإجراءات القمعية ضد مجتمع الميم الموسع.

4- ورغم أن أكثر من 200 سجين أدينوا بتهم ذات دوافع سياسية قد أفرج عنهم من خلال العفو الرئاسي والجهود الدبلوماسية التي بذلتها دول أخرى، فإن عدد السجناء الذين يعتبرهم المدافعون عن حقوق الإنسان سجناء سياسيين لا يزال مرتفعاً، ولا يزال القمع بسبب الممارسة المشروعة للحقوق المدنية والسياسية مستمراً، بل أصبح يُمارَس بأساليب جديدة. ويواجه السجناء السابقون قيوداً صارمة على حقوق الإنسان الخاصة بهم، ولا يزالون بحكم الواقع محرومين من حريتهم. ويخلص المقرر الخاص إلى أن بيلاروس لا تزال تعاني من القمع منذ الانتخابات الرئاسية السابقة التي جرت في 9 آب/أغسطس 2020، والتي اتسمت بادعاءات موثوقة بحدوث تزوير انتخابي واسع النطاق وقمع وحشي للاحتجاجات السلمية[1].

باء- المنهجية

5- يعتمد التقرير على مساهمات سرية، تشمل شهادات مباشرة، وعلى مصادر عامة. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2024 حتى آذار/مارس 2025، أجرى المقرر الخاص مشاورات في فيلنيوس ووارسو

(1) انظر، في جملة أمور، A/HRC/47/49 وA/HRC/52/68.

وبروكسل وجنيف مع الجهات الفاعلة الدولية والبيلاروسية في المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في الدولة، وممثلي وسائل الإعلام البيلاروسية في المنفى، والآليات الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وجهات معنية أخرى. وصدرت دعوة عامة لتقديم مساهمات في التقرير في كانون الثاني/يناير 2025[2].

ثانياً- دراسة الحالة في بيلاروس من جانب الهيئات والآليات الدولية

6- خلال الفترة قيد الاستعراض، وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية، تسع رسائل مشتركة إلى السلطات البيلاروسية، أعربوا فيها عن قلقهم إزاء مزاعم إساءة معاملة الأشخاص المحتجزين[3]، وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان[4]، وعدم وجود ضمانات أساسية للمحاكمة العادلة في المحاكمات الغيابية[5]، وانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التعديلات المقترحة على قوانين حقوق الطفل[6]. ويرحب المقرر الخاص بانتظام حكومة بيلاروس في الرد على الرسائل الواردة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، خلافاً للسنوات السابقة. وعلاوة على ذلك، شعر بالارتياح عندما علم من أطراف ثالثة أن العديد من المحتجزين الذين وجه المكلفون بولايات انتباه الحكومة إلى حالاتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد أُفرج عنهم في وقت لاحق أو طرأ تحسن طفيف على ظروف احتجازهم. ومع ذلك، فإنه يأسف لأن معظم الأسئلة والتوصيات الموجهة إلى الحكومة في الرسائل المذكورة أعلاه لا تزال دون إجابة وأن حالة غالبية الضحايا المزعومين لا تزال مزرية، مما يثير الشكوك إزاء مدى التزام الدولة الحقيقي بنظام الإجراءات الخاصة ومدى تقيدها بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

7- وأحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في دورته 134 المعقودة في أيلول/سبتمبر 2024، ثلاث حالات اختفاء قسري أُبلغت بها بيلاروس[7].

8- وفي 23 آب/أغسطس 2024، أحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلى بيلاروس نسخة من رسالة موجهة إلى الاتحاد الروسي بشأن حالات الاختفاء القسري المزعومة لجنود أوكرانيين نُقلوا إلى الاتحاد الروسي عبر أراضي بيلاروس[8].

9- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُعرضت حالة حقوق الإنسان في بيلاروس من قبل ثلاث هيئات تعاهدية هي: لجنة القضاء على التمييز العنصري في آب/أغسطس 2024[9]، واللجنة المعنية

(2) انظر https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2025/call-input-2025-report-special-rapporteur-situation-human-rights-belarus-human.

(3) انظر الرسائل BLR 3/2024 وBLR 5/2024 وBLR 6/2024 وBLR 7/2024 وBLR 2/2025. ويمكن الاطلاع على جميع الرسائل المذكورة في هذا التقرير والردود عليها على الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

(4) انظر الرسالتين BLR 4/2024 وBLR 9/2024.

(5) انظر الرسالة BLR 8/2024.

(6) انظر الرسالة BLR 1/2025.

(7) A/HRC/WGEID/134/1، الفقرتان 2 و35.

(8) انظر الرسالة RUS 7/2024.

(9) انظر CERD/C/BLR/CO/24-25.

بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر 2024[10]، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في شباط/فبراير 2025[11].

10- ونظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في 62 بلاغاً فردياً متكرراً ضد بيلاروس، وخلصت إلى حدوث انتهاكات للمادتين 19 و21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي)، الذي صدقت عليه بيلاروس في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1973[12]. وتتعلق هذه القضايا بالملاحقات القضائية خلال الفترة 2016-2021 بموجب قانون الجرائم الإدارية لإنتاج وتوزيع منتجات إعلامية غير قانونية والدعوات العامة للاحتجاجات السلمية غير المصرح بها أو المشاركة فيها.

11- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، أفادت لجنة مناهضة التعذيب، في معرض تقديم نتائج تحقيقها السري 2021-2022 بشأن بيلاروس إلى الجمعية العامة، بحدوث ممارسة منهجية للتعذيب في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في 9 آب/أغسطس 2020[13].

12- وأنشأ مجلسُ حقوق الإنسان، بموجب قراره 27/55، فريق الخبراء المستقلين المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وقدم الفريق تقريره الأول في 19 آذار/مارس 2025[14]، مؤيداً النتائج التي توصلت إليها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في بيلاروس منذ أيار/مايو 2020. وعقد المقرر الخاص عدة اجتماعات مع فريق الخبراء من أجل تحقيق التآزر بين الولايتين.

13- وفي 30 أيلول/سبتمبر 2024، قدمت ليتوانيا إحالة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 14(1) من نظام روما الأساسي، تطلب فيها إلى المحكمة التحقيق في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية، بما في ذلك الترحيل والاضطهاد، التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في بيلاروس بأمر من كبار القادة السياسيين وقادة إنفاذ القانون والقادة العسكريين البيلاروسيين.

14- ودرست المكلفة السابقة بالولاية، في تقريرها لعام 2024، الذي قدمته إلى الجمعية العامة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، مشاركة بيلاروس في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مدى العقود الثلاثة الماضية، وخلصت إلى أن مستوى مشاركة بيلاروس في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كان في أدنى مستوياته[15].

15- وأعربت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية في تقريرها المؤرخ 10 شباط/فبراير 2025[16]، عن أسفها لاستمرار بيلاروس في عدم مواءمة تشريعاتها مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي لعام 1948 (رقم 87)، وحثت الحكومة على الإفراج الفوري عن جميع القادة النقابيين والأعضاء الذين اعتُقلوا بسبب مشاركتهم في

(10) انظر CRPD/C/BLR/CO/1.

(11) انظر CEDAW/C/BLR/CO/9.

(12) *لوباتش ضد بيلاروس* (CCPR/C/141/D/JC/1)؛ *وكولاكوف وآخرون ضد بيلاروس* (CCPR/C/141/D/JC/2)؛ *وأميلكوفيتش وآخرون ضد بيلاروس* (CCPR/C/142/D/JC/1).

(13) A/79/44، الفقرات 34-48.

(14) انظر A/HRC/58/68.

(15) انظر A/79/201.

(16) انظر https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-02/Report%20III%28A%29-2025-%5BNORMES-241219-002%5D-EN_0.pdf, pp. 115–123.

تجمعات سلمية أو بسبب ممارسة حرياتهم المدنية في إطار أنشطتهم النقابية المشروعة، وإسقاط جميع التهم ذات الصلة.

ثالثاً- الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف- الحق في الحياة والسلامة البدنية

16- لا تزال بيلاروس الدولة الوحيدة في أوروبا التي تطبق عقوبة الإعدام. وفي 29 حزيران/يونيه 2024، حكمت محكمة مينسك الإقليمية على مواطن ألماني بالإعدام بتهم عدة، بينها "الانخراط في نشاط المرتزقة" و"الإرهاب" و"الأنشطة السرية". واستفاد هذا الشخص بعد ذلك من عملية تبادل أسرى قادها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

17- وأبلغ المدافعون عن حقوق الإنسان عن حالتي وفاة أثناء الاحتجاز. وفي 9 نيسان/أبريل 2024، توفي مواطن بيلاروسي متهم بموجب المادة 368 (الإهانة العلنية للرئيس") من القانون الجنائي في مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة في بريست. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، توفي مواطن روسي يبلغ من العمر 22 عاماً مدان بالتجسس في مستعمرة ماهيليو العقابية رقم 15.

18- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أعلنت اللجنة الحكومية للحدود أنه منذ عام 2021، عُثر على جثث 60 مهاجراً على حدود بيلاروس مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[17]. وفي الوقت نفسه، أعلنت البعثة الدائمة لبيلاروس في جنيف أن بيلاروس سجلت 70 حالة وفاة لمهاجرين أُبعدوا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة[18]. ووفقاً للمعلومات الواردة من المدافعين عن حقوق الإنسان، لقي 120 شخصاً من المتنقلين حتفهم على طول حدود بيلاروس بين صيف 2021 و1 كانون الأول/ديسمبر 2024.

باء- سوء المعاملة في أماكن الاحتجاز

19- تلقى المقرر الخاص تقارير متعددة، بما في ذلك شهادات مباشرة، عن استمرار ظروف الاحتجاز اللاإنسانية وسوء المعاملة المتعمدة في المستعمرات العقابية والسجون الخاصة بالنساء وتلك الخاصة بالرجال، بما في ذلك: الاستخدام المتكرر والتعسفي للتدابير التأديبية القاسية كالمعاقبة على تجاوزات بسيطة أو ملفقة؛ والحرمان من الرعاية الطبية السريعة والكافية؛ والحبس الانفرادي المطول والعزل التام؛ والقيود التعسفية المفروضة على تواصل السجناء مع عائلاتهم ومستشاريهم القانونيين؛ والافتقار إلى النظافة الصحية السليمة؛ وعدم ملاءمة وعدم كفاية الغذاء والدواء والكساء؛ والعمل القسري، بغض النظر عن الحالة الصحية للمحتجزين؛ وتسامح سلطات السجون مع العنف بين السجناء وتحريضها عليه؛ والعنف النفسي الذي يمارسه موظفو السجون على المحتجزين.

20- ومن الأمور المثيرة للقلق بشكل خاص التقارير التي تشير إلى تدهور الحالة الصحية للسجناء الذين يعانون من تدهور كبير في صحتهم، بما في ذلك الحالات المهددة للحياة، وغياب الدعم الصحي النفسي للسجناء المعرضين لخطر الانتحار. وبينما تفيد التقارير بانتشار سوء المعاملة في المؤسسات العقابية على نطاق واسع، يبدو أن السجناء المدانين بسبب معارضتهم الفعلية أو المتصورة للحكومة

(17) انظر https://belta.by/society/view/gpk-na-granitse-s-es-s-2021-goda-obnaruzheny-pogibshimi-60-chelovek-673645-2024/ (باللغة الروسية).

(18) انظر https://mfa.gov.by/press/news_mfa/c546621537043cee.html (باللغة الروسية).

معرضـون بشـكل خاص لسـوء المعاملة المتعمدة. وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن السـجناء القصـر لا يسـلمون من سـوء المعاملة هذه. وكما هو الحال في المسـتعمرات العقابية الخاصـة بالبالغين، يمكن احتجاز السـجناء في المسـتعمرات العقابية الخاصـة بالأحداث في زنزانة انفرادية عقابية (شـيزو)، حيث يتعرضون للعزل التام[19].

21- وخلال الفترة قيد الاسـتعراض، وجّه المقرر الخاص، بالاشـتراك مع مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصـة المواضـيعية، خمس رسـائل إلى الحكومة، وأبلغها بعشرات الحالات المبلغ عنها بشأن سـوء المعاملة في أماكن الاحتجاز في بيلاروس[20]. ونُشـرت أسـماء بعض الجناة المزعومين من بين موظفي السجن. وللأسف، يبدو من ردود الدولة أنه لم يتم إجراء أي تحقيقات في هذه الادعاءات.

22- وعلى وجه الخصـوص، وُجه انتباه السـلطات إلى مزاعم سـوء المعاملة على نطاق واسـع في المسـتعمرتين العقابيتين الخاصـتين بالنسـاء رقم 4 ورقم 24 الذي أثر بشـكل غير متناسـب على النسـاء المدانات فيما يتعلق بالاحتجاجات المتعلقة بالانتخابات الرئاسـية لعام 2020. وبالإضـافة إلى ممارسـات سـوء المعاملة المماثلة لتلك التي يتعرض لها السـجناء الذكور، تفيد التقارير بتعرض السـجينات للعنف الجنساني، بما في ذلك التفتيش بالتجريد من الملابس من جانب موظفين ذكور، حتى أثناء فترات الحيض؛ والحرمان من منتجات النظافة الصحية ومسكنات الألم؛ والعمل البدني القسري القاسي أثناء الحيض؛ وعدم توفير رعاية مناسبة للمصابات بأمراض النساء؛ والقيود المفروضة على التواصل بين الأمهات وأطفالهن، بما في ذلك الأطفال الصـغار[21]. وأعرب الخبراء عن أسـفهم لعدم المسـاءلة الصـارخ عن سـوء معاملة النسـاء المحتجزات، رغم الادعاءات المتعددة والمتسـقة التي أحيلت إلى السـلطات البيلاروسـية على مدى العامين الماضيين[22].

23- وأعرب الخبراء عن قلقهم أيضـاً للحكومة بشـأن الأثر غير المتناسـب لممارسـات سـوء المعاملة المزعومة على السجناء من كبار السن[23].

24- وفي منتصـف آذار/مارس 2025، أفادت التقارير بأن نحو 10 سـجناء أدينوا على خلفية الاحتجاجات المتعلقة بالانتخابات الرئاسـية لعام 2020، عُزلوا تماماً، سـتة منهم لأكثر من عامين، مما أثار في بعض الحالات مخاوف بشـأن احتمال وقوع حالات اختفاء قسـري[24]. ومع ذلك، حتى وقت تقديم هذا التقرير في منتصـف نيسـان/أبريل 2025، لم ترد أي أخبار عن مصـير المحامي مكسـيم زناك والسياسي ميكالاي ستاتكيفيتش والمدون سيارهي تسيخانوسكي، وجميعهم معزولون تماماً منذ شباط/فبراير وآذار/مارس 2023.

(19) انظر https://www.dw.com/ru/v-belarusi-za-izmenu-gosudarstvu-sudat-daze-detej/a-71842299 (باللغة الروسية).

(20) انظر الرسـائل BLR 3/2024 وBLR 5/2024 وBLR 6/2024 وBLR 7/2024 وBLR 2/2025. انظر أيضـاً "بيلاروس: يشـير خبراء الأمم المتحدة إلى اسـتمرار القلق إزاء إسـاءة معاملة السـجناء واحتمال حدوث حالات اختفاء قسـري" (https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/10/belarus-inmate-ill-treatment-and-possible-enforced-disappearances-ongoing).

(21) انظر الرسالة BLR 7/2024.

(22) انظر الرسالتين BLR 7/2024 وBLR 2/2025؛ انظر أيضاً "بيلاروس: الخبراء يشجبون الغياب الصارخ للمساءلة عن سوء معاملة النسـاء في الاحتجاز" (https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/01/belarus-experts-deplore-blatant-lack-accountability-ill-treatment-women).

(23) انظر الرسائل BLR 3/2024 وBLR 5/2024 وBLR 6/2024 وBLR 2/2025؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/07/belarus-call-release-older-political-prisoners.

(24) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/03/belarus-experts-mark-second-anniversary-enforced-disappearance-siarhei.

25- وقبل الانتخابات الرئاسية في 26 كانون الثاني/يناير 2025، ظهرت أخبار عن ثلاثة محتجزين آخرين اختفوا خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 2023. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سُمح للناشطة المعارضة البارزة ماريا كاليسنيكافا بلقاء والدها في قناة تيليغرام المعروفة بقربها من السلطات. وظهر مقطع فيديو وصور للسياسي المعارض فيكتار بابارِيكا في كانون الثاني/يناير 2025 على قناة تيليغرام نفسها. وفي منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2025، بثت القناة التلفزيونية العامة ONT TV مقابلة مع إيهار لوسك[25]. ومع ذلك، لا يزال الأشخاص الثلاثة محرومين من التواصل مع العالم الخارجي.

26- وإلى جانب المقابلة مع إيهار لوسيك، بثت قناة ONT التلفزيونية مقابلات مع صحفيين اثنين آخرين ومحام، وجميعهم يعتبرهم المدافعون عن حقوق الإنسان معتقلين سياسيين. واتهم السجناءُ الأربعة، أمام الكاميرا، الدول الغربية بمحاولة التدخل في الانتخابات الرئاسية البيلاروسية لعام 2020 من خلال التلاعب بالرأي العام عبر وسائل الإعلام المدعومة من الغرب[26]. وتذكّرنا هذه المقابلات بالمقابلة التي أجريت مع الناشطة المعارضة بالينا شارندا - باناسيوك، التي قيل إنها تعرضت لسوء معاملة أثناء الاحتجاز[27]، وهي مقابلة سُجلت في المستعمرة الإصلاحية رقم 24 وبثتها قناة الأخبار التلفزيونية العامة في آذار/مارس 2024. وأثنت الناشطة في الفيديو على الرئيس لوكاشينكا لما انجزه عام 2020 وطلبت منه الصفح[28]. وبعد إطلاق سراحها في كانون الثاني/يناير 2025 ومغادرتها بيلاروس، قالت علناً أن المقابلة سُجلت بالإكراه.

27- وفي عام 2024، أحصى المدافعون عن حقوق الإنسان 669 شريط فيديو من "فيديوهات التوبة" لأشخاص محرومين من الحرية، سُجلت في مراكز الشرطة أو في مديرية مكافحة الجريمة المنظمة والفساد أو في المؤسسات العقابية ونُشرت على قنوات تيليغرام الموالية للحكومة أو على أثير التلفزيون الحكومي. وفي بعض الحالات، أضيفت مؤثرات خاصة ورسوم متحركة ساخرة إلى مقاطع الفيديو. ويعتقد المقرر الخاص أن ممارسة تسجيل مثل هذه الفيديوهات لأشخاص محرومين من حريتهم تحت رحمة أعوان الدولة وتحت سيطرتهم الكاملة، وبالتالي عدم قدرتهم على التعبير عن إرادتهم بحرية، هو شكل من أشكال سوء المعاملة يتعارض مع المادتين 7 و10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقد يكون مؤشراً على سوء معاملة شديدة أخرى تفرض على الأشخاص المحتجزين.

28- وتصدر التقارير عن سوء المعاملة أثناء الاحتجاز في ظل عدم وجود آليات مراقبة مستقلة وفي ظل القيود المفروضة على وصول السجناء إلى محام. وتلقّى المقرر الخاص تقارير عن ممارسات انتقامية من جانب موظفي السجون ضد السجناء الذين يشتكون إلى بعثات الرصد التي تضطلع بها سلطات الادعاء العام. ووردت ادعاءات حول احتمال تواطؤ إدارات السجون وإدارة الخدمات الإصلاحية ومكتب المدعي العام في التستر على سوء المعاملة في المؤسسات العقابية.

29- ويُمنع السجناء المعزولون تماماً أو الذين يُقيد اتصالهم بالعالم الخارجي بشدة من الوصول إلى محام. ولا تنص التشريعات المحلية على تقديم المساعدة القانونية للسجناء المدانين ولا تتاح لهم إمكانية الوصول إلى محامٍ إلا عند الطلب (المادة 83(6) من قانون تنفيذ العقوبات). وفي الممارسة العملية، يُفسر هذا الحكم على أنه يتطلب من السجين تقديم طلب خطي لتوكيل محام، مع تحديد اسم المحامي. وتلقى المقرر الخاص تقارير عن أفراد عائلات سجناء محتجزين ومعزولين تماماً في الحبس الانفرادي الكلي

(25) انظر https://www.youtube.com/watch?v=hL1_deApvn0 I (باللغة الروسية).

(26) المرجع نفسه.

(27) انظر الرسالتين BLR 6/2024 وBLR 7/2024.

(28) انظر https://www.youtube.com/watch?v=8i68-0dgJ1A (باللغة الروسية).

أو الجزئي لا يستطيعون إبلاغ المحتجزين من ذويهم باسم المحامي الذي وكلوه. وبالإضافة إلى ذلك، في القضايا الحساسة سياسياً، تفيد التقارير أنه من المستحيل تقريباً العثور على محام مستعد لتولي هذه القضايا، حيث تعرض المحامون أيضاً للاحتجاز التعسفي أو الشطب من نقابة المحامين أو المحاكمة انتقاماً منهم بسبب دفاعهم عن ضحايا الاضطهاد بدوافع سياسية. وحتى المقررة الخاصة، تلقت روايات عن سجناء مُنعوا فعلياً من طلب المشورة القانونية بسبب عدم تزويدهم بأوراق لتقديم طلب خطي.

جيم- الاحتجاز التعسفي

العفو العام والعفو الخاص

30- من تموز/يوليه 2024 حتى أوائل عام 2025، صدر عفو (القانون Z-19 الصادر في 2 حزيران/يونيه 2024) وأُعلنت عدة موجات من العفو الرئاسي في بيلاروس. وبينما استثنى قانون العفو السجناء المدانين بتهم معروفة باستخدامها في محاكمات ذات دوافع سياسية[29]، أفادت التقارير أن أكثر من 200 شخص يعتبرهم المدافعون عن حقوق الإنسان سجناء سياسيين استفادوا من العفو[30]. ومع ذلك، فإن العديد من الذين أُعفي عنهم كانوا يقضون عقوبات قصيرة نسبياً على جرائم إنترنت وكانوا على وشك الإفراج عنهم. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، غالباً ما أُجبر المعفو عنهم على توقيع اتفاقات تلزمهم بالتعاون مع لجنة أمن الدولة (KGB) في تحديد شبكات دعم السجناء السياسيين. وبالإضافة إلى ذلك، أجبرت السلطات بعض الأفراد على تصوير مقاطع فيديو دعائية.

31- وأفادت التقارير بأنه تم تيسير إطلاق سراح العديد من المواطنين البيلاروسيين والأجانب الآخرين من خلال المشاركة الدبلوماسية للدول الغربية، بما في ذلك عملية تبادل السجناء التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وأشار إطلاق سراح المواطنين الأجانب إلى بُعد محتمل للسياسة الخارجية، حيث تكهن بعض المراقبين بأن السلطات البيلاروسية تسعى لإنهاء عزلتها الدولية[31]. وتعززت هذه التكهنات بتقارير تفيد بأن مبعوثاً أمريكياً سافر إلى بيلاروس لتأمين الإفراج عن العديد من السجناء والسعي إلى عقد صفقة للإفراج عن العديد من الأشخاص مقابل تخفيف العقوبات[32].

32- والمقرر الخاص، مثله مثل المقررة السابقة وزملائه من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية، الذين يرحبون أيضاً بالإفراج عن السجناء، يشعر بالقلق لأن العديد من الأشخاص الذين أدينوا دون محاكمة عادلة بسبب ممارستهم المشروعة لحقوقهم المدنية والسياسية لا يزالون رهن الاحتجاز[33]. ورغم عمليات الإفراج، فإن العدد الإجمالي للسجناء الذين اعتبرتهم منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية سجناء سياسيين ظل ثابتاً خلال السنة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ أكثر من 200 1 سجين،

(29) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/07/belarus-call-release-older-political-prisoners.

(30) تلقى المقرر الخاص تقديرات مختلفة لعدد الأشخاص الذين أُفرج عنهم بموجب العفو. وبحلول منتصف آذار/مارس 2025، كانت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قد حددت أسماء 150 شخصاً أعفي عنهم، وقدرت عدد الأشخاص الذين تم العفو عنهم بـ 258 شخصاً، استناداً إلى المعلومات الواردة في مراسيم العفو العام. وفي الوقت نفسه، أعلن الوفد البيلاروسي خلال الحوار التفاعلي مع فريق الخبراء المستقلين المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في مجلس حقوق الإنسان في 19 آذار/مارس 2025، أن 293 شخصاً أُعفي عنهم خلال العام الماضي. وكانت قناة تيليغرام مقربة من الخدمة الصحفية للرئيس قد ذكرت في وقت سابق نفس الرقم (https://t.me/pul_1/15346) (باللغة الروسية).

(31) انظر https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2024/09/belarus-lukashenko-political-prisoners.

(32) انظر https://www.nytimes.com/2025/02/15/world/europe/belarus-us-prisoners-diplomacy.html.

(33) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/10/belarus-inmate-ill-treatment-and-possible-enforced-disappearances-ongoing.

بسبب استمرار الاعتقالات وعمليات الاحتجاز والملاحقات القضائية دون هوادة. ومن بين هؤلاء الذين يقبعون خلف القضبان مدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون وسياسيون معارضون ونقابيون مستقلون ونشطاء بيئيون وغيرهم من نشطاء المجتمع المدني ومحامون. ووفقاً لتقارير مختلفة وردت في منتصف آذار/مارس، قد يكون هناك أكثر من عشرة قاصرين محرومين من الحرية بتهم ذات دوافع سياسية.

استبعاد الأشخاص المدانين بتهمة "التطرف" من الاستفادة من التدابير غير الاحتجازية

33- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك تحول مرحب به في نظام العدالة الجنائية المحلي نحو زيادة استخدام التدابير غير الاحتجازية، وذلك من خلال اعتماد القانون رقم Z-61 المؤرخ 17 شباط/فبراير 2025، بشأن "تعديلات قانون المسؤولية الجنائية". واستَحدث مشروع القانون عقوباتٍ بديلة على العديد من الجرائم التي كان يعاقب عليها بالسجن في السابق، حيث أعفى بعضَ الأفراد (القُصّر، والأوصياء القانونيين على الأطفال دون سن الرابعة عشرة أو الأطفال ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعانون من أمراض خطيرة أو إعاقات خطيرة) من الحبس الاحتياطي والسجن.

34- ويتماشى التحول نحو التدابير غير الاحتجازية مع التوصيات التي قدمتها هيئات المعاهدات[34] والمقرر الخاص السابق[35] إلى بيلاروس، وكذلك مع قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). ومع ذلك، يأسف المقرر الخاص لأن الإعفاءات من الاحتجاز السابق للمحاكمة ومن السجن لا تنطبق على الأشخاص المدانين بسبب "أنشطة ذات صلة بالتطرف". وبالنظر إلى غموض الإطار القانوني المحلي لمكافحة التطرف وإساءة استخدامه في عمليات الاضطهاد بدوافع سياسية (انظر الفقرات 71-78 أدناه)، فإن استبعاد الأشخاص المدانين بتهم "التطرف" من نطاق القانون رقم Z-61 غير مبرر، على ما يبدو، من حيث خطورة الجرائم المرتكبة، بل يبدو أنه ينطوي على تمييز ضد الأفراد الذين يحاكمون على أساس آرائهم السياسية الفعلية أو المتصورة.

تمديد فترة السجن بموجب المادة 411 من القانون الجنائي

35- أثار المقرر الخاص مع غيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مراراً وتكراراً مع السلطات البيلاروسية شواغل بشأن ممارسة تمديد أحكام السجن لأجل غير مسمى بموجب المادة 411 من القانون الجنائي بسبب "العصيان الكيدي" لسلطات السجون[36]. وفي ظل غياب المراقبة المستقلة لمرافق الاحتجاز وآليات فعالة لتقديم الشكاوى، يكون السجناء تحت رحمة موظفي السجون الذين يمارسون بشكل روتيني سوء المعاملة المتعمدة، وفقاً لتقارير متسقة. ويشمل ذلك فرض عقوبات تأديبية قاسية لمعاقبة السجناء على تجاوزات بسيطة أو ملفقة. ويبدو أن المضاعفة المتعمدة للعقوبات التأديبية التعسفية التي تؤدي إلى تمديد حبس السجين إلى أجل غير مسمى بموجب المادة 411 من القانون الجنائي، هو تكتيك يستخدمه موظفو السجون عمداً كشكل من أشكال سوء المعاملة. ومما يبعث على القلق بشكل خاص قضية فيكتوريا كولشا، التي كانت، وفقاً للمعلومات الواردة في كانون الثاني/يناير 2025، تُحاكم بموجب المادة 411 من القانون الجنائي للمرة الثالثة، بعد تمديد فترة سجنها عامين عقب إدانتها مرتين.

(34) CCPR/C/BLR/CO/5، الفقرة 36(أ)؛ و CAT/C/BLR/CO/5، الفقرة 22(أ)؛ و CRC/C/BLR/CO/5-6، الفقرة 43(ج).

(35) A/75/173، الفقرة 79(ن).

(36) انظر الرسائل BLR 5/2024 و BLR 6/2024 و BLR 2/2025.

القيود المفروضة على حرية السجناء السابقين

36- وفقاً لمصادر مختلفة، يواجه الأفراد الذين أدرجتهم منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية كسجناء سياسيين قيوداً صارمة على حقوقهم وحرياتهم عند إطلاق سراحهم من المستعمرات العقابية والسجون، بما في ذلك حظر مغادرة البلد، والالتزام بالحضور بانتظام إلى مركز الشرطة المحلية والزيارات المتكررة للشرطة إلى منازلهم[37]. وقد تقوم الشرطة بعملية الإشراف ("*nadzor*") هذه أسبوعياً أو حتى يومياً. ونتيجة لذلك، أفادت التقارير أن بعض السجناء السابقين يجدون أنفسهم في ظروف مشابهة للإقامة الجبرية. وتترتب على الإدراج في القوائم الرسمية للأفراد المتورطين في التطرف أو الإرهاب قيودٌ إضافية على السجناء السابقين (انظر الفقرات 75-78 أدناه).

العلاج النفسي القسري

37- وفقاً لتقارير متسقة من مصادر مختلفة، نُقل ما لا يقل عن 33 شخصاً تصل أعمارهم إلى 77 عاماً بموجب قرارات قضائية للعلاج النفسي القسري نتيجة ملاحقتهم جنائياً بتهم ذات دوافع سياسية، منها على سبيل المثال، المشاركة في الاحتجاجات (المادة 342 من القانون الجنائي)، وإهانة الرئيس (المادة 368 من القانون الجنائي)، وإهانة ممثل السلطات (المادة 369 من القانون الجنائي). وأُطلق سراح ثمانية أشخاص من هذا العدد[38]. وتفيد التقارير بأن هؤلاء الأشخاص معزولون تماماً في مستشفى للأمراض النفسية. وخلافاً للسجناء في المؤسسات العقابية، فإن احتجاز هؤلاء الأشخاص غير محدد بفترة زمنية ولا يمكنهم الاستفادة من العفو أو العفو الرئاسي أو الإفراج المشروط. ويقال إن محاكمتهم تجري خلف أبواب مغلقة لأنهم يُعتبرون أشخاصاً "ارتكبوا أفعالاً خطيرة اجتماعياً" بموجب المادة 6(13) من قانون الإجراءات الجنائية.

دال- الحق في محاكمة عادلة

38- وفقاً لمركز فياسنا لحقوق الإنسان، من عام 2020 وحتى نهاية عام 2024، صدرت أحكام جنائية بحق ما لا يقل عن 550 6 شخصاً بتهم ذات دوافع سياسية[39]، بما في ذلك 721 1 شخصاً عام 2024[40]. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن المحكمة العليا، عام 2024، أُدين أكثر من 40 مراهقاً بتهم جنائية تُستخدم عادةً للملاحقة السياسية وهي: المشاركة في الاحتجاجات (29 شخصاً)؛ والتحريض على الكراهية (3)؛ وإشاعة الفوضى(3)؛ وإهانة الرئيس (3)؛ والدعوة إلى فرض عقوبات (3)؛ والخيانة العظمى (1)؛ وإهانة موظف عام (1)[41]. وبالإضافة إلى ذلك، سجل مركز فياسنا لحقوق الإنسان 890 5 محاكمة ذات دوافع سياسية بتهم إدارية في عام 2024[42].

39- وفي 23 كانون الثاني/يناير 2025، أصدر المقرر، بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، بياناً بمناسبة اليوم الدولي للمحامين المعرضين للخطر[43]، معرباً عن قلقه

(37) A/HRC/56/65، الفقرة 69.

(38) انظر https://spring96.org/ru/news/117443 (باللغة الروسية).

(39) انظر https://spring96.org/be/news/117166 (باللغة البيلاروسية).

(40) انظر https://spring96.org/be/news/117166 (باللغة البيلاروسية).

(41) انظر https://www.dw.com/ru/v-belarusi-za-izmenu-gosudarstvu-sudat-daze-detej/a-71842299 (باللغة الروسية).

(42) انظر https://spring96.org/be/news/117083 (باللغة البيلاروسية).

(43) انظر https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-belarus.

إزاء القبضة الخانقة غير المسبوقة للسلطة التنفيذية على المهنيين القانونيين، ودعا بيلاروس إلى ضمان استقلال وسلامة مهنة المحاماة من جديد. وفي الوقت الذي صدر فيه البيان، أفادت التقارير أن تسعة محامين على الأقل أدينوا جنائياً في بيلاروس بسبب ممارستهم لحقوق الإنسان الخاصة بهم أو بسبب واجباتهم المهنية، وقد سُجن ستة منهم على الأقل. وشارك المقرر الخاص أيضاً في عدة فعاليات على الإنترنت للتوعية بالضغوط غير المشروعة التي تمارسها السلطات البيلاروسية على المحامين.

40- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ظهرت تقارير عن أول إدانة مسجلة بتهمة "المساعدة والتحريض على أنشطة متطرفة" (المادة 361-4 من القانون الجنائي) كرد على المراقبة المستقلة للمحاكمات. وأفادت التقارير أنه حُكم على رجل بالسجن لمدة سبع سنوات وغرامة تعادل أكثر من 000 12 دولار أمريكي لأنه كان يحضر محاكمات لأفراد حوكموا بتهم التطرف، وكان يتبادل المعلومات عن الإجراءات مع منظمات موجودة في الخارج حددتها السلطات على أنها "تشكيلات متطرفة"[44] (وهي تسمية تطلق على جميع المنظمات غير الحكومية البارزة في مجال حقوق الإنسان في المنفى). وفي غضون ذلك، بدأت السلطات في تقديم طلاب الجامعات للمحاكمة بتهمة التطرف، حيث بدأت السلطات في تقديم طلاب الجامعات للمحاكمة بتهمة التطرف، وإلقاء محاضرات عن "قضايا الساعة بما في ذلك التطرف" مباشرة في قاعة المحكمة[45].

41- وظهرت تقارير أولية عن إدانات صدرت بعد الوفاة: فقد أدين شخصان متوفيان بموجب المادة 127 من القانون الجنائي (بشأن "الإبادة الجماعية") فيما يتعلق بأحداث وقعت خلال الحرب العالمية الثانية. وأُقرت التعديلات ذات الصلة على قانون الإجراءات الجنائية في عام 2023.

42- وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2024، وجّه المقرر الخاص مع غيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة رسالة[46] إلى حكومة بيلاروس، أعرب فيها عن قلقه إزاء تزايد عدد الإجراءات الجنائية الغيابية ("الإجراءات الخاصة") ضد المواطنين البيلاروسيين المقيمين في الخارج. وتُجرى المحاكمات الغيابية، التي أصبحت ممكنة قانوناً في عام 2022، دون ضمانات المحاكمة العادلة الأساسية، ويمكن أن تؤدي إلى أحكام قاسية بالسجن ومصادرة الممتلكات. وبموجب التشريعات المحلية، يمكن أن تؤدي المحاكمات الغيابية أيضاً إلى فرض عقوبة الإعدام والحرمان من الجنسية. ويبدو أن الرئيس ألياكسندر لوكاشينكا أكد الدافع السياسي للمحاكمات الغيابية في نيسان/أبريل 2024، عندما هدد علناً المواطنين الذين يعيشون في الخارج الذين "يدبرون خططاً ضد الوطن الأم" بمصادرة ممتلكاتهم[47]. وفي 20 أيار/مايو 2024، بثت قناة ONT-TV التلفزيونية الحكومية برنامجاً عن مصادرة ممتلكات عقارية لبيلاروسيين في المنفى كانوا قد طالبوا بفرض عقوبات على بيلاروس[48].

43- ووفقاً لتقارير ممثلي المجتمع المدني، حوكم 110 أشخاص غيابياً عام 2024، مقارنة بـ 18 شخصاً فقط عام 2023[49]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتُخذت إجراءات غيابية ضد سياسيين

(44) انظر https://www.currenttime.tv/a/belarus-prigovor-vitaliyu-chopiku/33212054.html (باللغة الروسية).

(45) انظر https://belta.by/society/view/zhitel-grodno-prigovoren-k-chetyrem-godam-lishenija-svobody-za-ekstremizm-677437-2024/ (باللغة الروسية).

(46) انظر الرسالة BLR 8/2024.

(47) انظر https://president.gov.by/ru/events/vtoroy-den-zasedaniya-vii-vsebelorusskogo-narodnogo-sobraniya (باللغة الروسية).

(48) انظر https://www.youtube.com/watch?v=ZX-SveCyZVc (باللغة الروسية).

(49) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/01/belarus-un-experts-alarmed-about-widespread-absentia-trials.

معارضين وصحفيين ومحللين ومدافعين عن حقوق الإنسان من المعارضة، بالإضافة إلى 104 مشاركين في احتفالات "يوم الاستقلال" (25 آذار/مارس)، بمناسبة ذكرى إعلان جمهورية بيلاروس الشعبية عام 1918، والتي كانت، وفقاً للجنة التحقيق، "تجمعات لمتطرفين تهدف إلى تشويه سمعة بيلاروس"[50].

44- ويأسف المقرر الخاص لأن الرد الذي قدمته الحكومة على الرسالة لم يتضمن سوى إشارات عامة إلى التشريعات المحلية ولم يتضمن أي تعليق على الانتهاكات المزعومة للحق في محاكمة عادلة لـ 13 شخصاً أدينوا غيابياً وقدمت الرسالة سرداً لقضاياهم.

هاء- العقاب الجماعي والانتقام من المتضامنين

45- في 25 نيسان/أبريل 2024، أثناء ترؤسه مجلس الشعب لعموم بيلاروس، هدد الرئيس لوكاشينكا عائلات البيلاروسيين في المنفى: "لا تنسوا أنكم تلحقون الكثير من الأذى بأقاربكم (...) لا تعرضوا أقاربكم للخطر"[51]. وبالفعل، تلقى المقرر الخاص روايات عديدة عن الضغوط التي تمارسها السلطات على أقارب المنفيين والأشخاص الذين تعتبرهم المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق سجناءَ سياسيين. وتتجنب عائلات العديد من السجناء الاتصال بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، على الأرجح بسبب الخوف من انتقام السلطات.

46- وطوال الفترة قيد الاستعراض، استمر ورود تقارير عن اضطهاد أشخاص أعربوا عن تضامنهم مع الأشخاص الذين أدرجتهم منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في قائمة السجناء السياسيين، بما في ذلك أفراد أسرهم. واستهدفت الإدانات بموجب المادة 361-4 من القانون الجنائي ("المساعدة والتحريض على الأنشطة المتطرفة") أولئك الذين أرسلوا رسائل أو تحويلات مالية أو حزم مساعدات إلى هؤلاء السجناء. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت التقارير إلى مقاضاة المستفيدين من المساعدات بموجب المادة 24-15 من قانون الجرائم الإدارية ("انتهاك التشريعات الخاصة بالمساعدات الأجنبية غير المبررة"). وعلى مدار عام 2024، حوكم أشخاص استخدموا مبادرة "INeedHelpBy"، وهي مبادرة لتوفير الطعام للأشخاص الذين فقدوا دخلهم بسبب الأنشطة السياسية، والتي أعلنتها لجنة أمن الدولة "تشكيلاً متطرفًا" في كانون الثاني/يناير 2024. وبحلول منتصف آذار/مارس 2025، تلقى المقرر الخاص قائمة بأسماء 26 شخصاً، بينهم أقارب أشخاص يعتبرهم المدافعون عن حقوق الإنسان سجناء سياسيين، حُكم عليهم في عام 2024 وأوائل عام 2025 بالسجن بسبب تعبيرهم عن تضامنهم مع السجناء، وقائمة إضافية تضم ستة أفراد حُكم عليهم بالإقامة الجبرية للسبب نفسه. وتصل هذه العقوبات بالسجن إلى 14 عاماً. وأفادت التقارير أن شخصاً واحداً فقط استفاد من العفو.

47- وأشارت التقارير إلى شن حملتي قمع ضد أفراد عائلات الأشخاص الذين اعتبرهم المدافعون عن حقوق الإنسان سجناء سياسيين في عام 2024، في كانون الثاني/يناير وأواخر تشرين الأول/أكتوبر. وفي آب/أغسطس 2024، أشارت التقارير إلى اعتقال العديد من الأشخاص المرتبطين بشبكات ومنظمات تطوعية تقدم المساعدة للسجناء السياسيين. واستُخدمت المعلومات التي حصلت عليها قوات الأمن نتيجة تلك الاعتقالات في موجة جديدة من المداهمات استهدفت أكثر من 50 من أقارب السجناء والأشخاص الذين سعوا في السابق للحصول على مساعدات إنسانية. وفي شباط/فبراير 2025، حُكم على أمهات

(50) انظر https://belta.by/society/view/sk-spisok-podozrevaemyh-po-delu-ekstremistov-zarubezhjja-popolnilsja-na-104-familii-634593-2024/ (باللغة الروسية).

(51) انظر https://president.gov.by/ru/events/vtoroy-den-zasedaniya-vii-vsebelorusskogo-narodnogo-sobraniya (باللغة الروسية).

مسنات للعديد من السجناء السياسيين بالسجن بسبب تعبيرهن عن تضامنهن أو لإجرائهن مقابلات مع وسائل إعلام مستقلة عام 2022.

واو- الحق في التصويت والترشح في انتخابات حقيقية دورية

48- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت بيلاروس الانتخابات التالية: انتخابات مجلس الشعب لعموم بيلاروس، في الفترة من 1 إلى 10 نيسان/أبريل 2024؛ وانتخابات الغرفة العليا للبرلمان (مجلس الجمهورية)، في 4 نيسان/أبريل 2024؛ والانتخابات الرئاسية، في 26 كانون الثاني/يناير 2025. وفي وقت سابق من عام 2024، أجرت بيلاروس انتخابات المجلس الأدنى للبرلمان (مجلس النواب) والانتخابات المحلية، دون وجود مراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعد القضاء المتعمد على جميع الأحزاب السياسية المعارضة[52].

49- ووفقاً للنتائج الرسمية، في 26 كانون الثاني/يناير 2025، أعيد انتخاب الرئيس لوكاشينكا، الذي يتولى منصبه منذ عام 1994، لولاية سابعة، بنسبة 86,82 في المائة من الأصوات وبنسبة مشاركة بلغت 85,7 في المائة. ورد فريق الخبراء المستقلين المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس على إعادة انتخابه، بالإعراب عن مخاوفه من استمرار أنماط القمع وانتهاكات حقوق الإنسان[53].

50- ويتطلب التعبير الحر عن إرادة الناخبين ضمانات أساسية لحرية الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وقد أجريت الانتخابات الرئاسية في 26 كانون الثاني/يناير 2025 في سياق القضاء التام على تلك الحريات[54] والقمع الهائل المستمر ضد كل من له صلة باحتجاجات 2020 أو المشتبه في دعمه للمعارضة السياسية. ولا عجب أنه لم تندلع أي احتجاجات بشأن الانتخابات، على عكس تلك التي اندلعت بعد الانتخابات الرئاسية لعام 2020. ووُجه انتباه المقرر الخاص إلى أنه حتى الأفراد الذين أضافوا توقيعاتهم لصالح مرشحي المعارضة قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2020، أضيفوا إلى "قوائم سوداء" غير رسمية ومُنعوا من الفوز بعقود في المشتريات العامة.

51- واتسمت عملية التحضير للانتخابات بعدم القدرة على التنبؤ والتسرع وانعدام الشفافية. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024، حُدد موعد الانتخابات في 26 كانون الثاني/يناير 2025، أي قبل ستة أشهر من الموعد المتوقع في البداية وقبل سبعة أيام من الموعد النهائي لتسجيل "مجموعات المبادرة" التي تسمي المرشحين للرئاسة. ومُنحت مجموعات المبادرة أسبوعاً واحداً فقط للتسجيل في بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2024[55].

52- ولم تتمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من إرسال مراقبين بسبب تأخر الدعوة التي وُجهت إليها، وهي دعوة وجهت قبل 10 أيام فقط من الانتخابات الرئاسية[56]. وبدلاً من ذلك، اختارت السلطات المراقبين بعناية، حيث أفادت بوجود أكثر من 000 44 مراقب بيلاروسي و486 مراقباً أجنبياً، بما في ذلك وفود من كومنولث الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون وبرلمان عموم أفريقيا و112 مراقباً فردياً.

(52) A/HRC/56/65، الفقرات 13 و111-113.

(53) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/01/belarus-outcome-presidential-elections-likely-result-continuing-human-rights?sub-site=HRC.

(54) فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، انظر A/HRC/56/65، الفقرات 74-124.

(55) انظر https://elections2025.spring96.org/en/news/117067.

(56) انظر https://x.com/osce_odihr/status/1880273238187495494؛ و https://www.osce.org/odihr/elections/584445.

وأفاد المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين أُجبر معظمهم على المنفى أو حُرموا من حريتهم، عن صعوبات في مراقبة الانتخابات بسبب استحالة العمل علناً في البلد، ومحدودية المعلومات العامة وجو الخوف السائد. وأجج هذا الخوف القمع الواسع النطاق الذي يستهدف كل من يتبادل المعلومات مع المدافعين عن حقوق الإنسان أو وسائل الإعلام في المنفى.

53- وضيقت التعديلات الدستورية التي أُقرت عام 2022 والتعديلات التشريعية لعام 2023[57] نطاق الأشخاص الذين يمكنهم الترشح في الانتخابات بشكل كبير من خلال رفع الحد الأدنى لسن المرشحين إلى 40 عاماً ومنع الأشخاص الذين عاشوا في الخارج على مدار العشرين عاماً الماضية من المشاركة في الانتخابات، أو الذين سبق لهم الحصول على جنسية أجنبية أو تصريح إقامة أجنبي أو "وثيقة أخرى لدولة أجنبية تخولهم الحصول على فوائد أو مزايا أخرى". وأدى ذلك، إلى جانب التعديلات التشريعية لعام 2023، التي وضعت حداً لإنشاء مراكز الاقتراع في الخارج، إلى استحالة ترشح معظم البيلاروسيين المقيمين في الخارج للانتخابات أو التصويت فيها، بما في ذلك أكثر من 000 300 بيلاروسي فروا من البلد بعد الاضطهاد المتصل بالانتخابات الرئاسية لعام 2020.

54- ولا يزال العديد من الشخصيات السياسية المعارضة البارزة التي احتُجزت تعسفاً وأدينت في محاكمات جائرة قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2020 وفي أعقابها، مثل فيكتور بابارِيكا، وسيارهي تسيخانوسكي، وماريا كاليسنيكافا، وميكولا ستاتكيفيتش في السجن. أما الآخرون، بمن فيهم سفياتلانا تسيخانوسكايا، وبافل لاتوشكا، وفاليري تسيبكالو، فهم في المنفى، بعد أن أدينوا غيابياً، وهم يواجهون الاعتقال إذا عادوا إلى بيلاروس.

55- وبينما منعت السلطات بعض المنافسين من الترشح للانتخابات من خلال إيداعهم في السجن أو إجبارهم على المغادرة، منعت آخرين من المشاركة من خلال استبعادهم تعسفاً من الترشح. وهكذا، باستخدام ذرائع مختلفة، رفضت السلطات الانتخابية في أواخر عام 2024 ترشيحات كل من يوراس هوباريفيتش، وأليكساندر درازدو، وديانا كوفاليفا، وفيكتور كوليش. ولم يُسمح سوى لأربعة "منافسين" فقط للرئيس لوكاشينكا بالبقاء في السباق، وأعرب الأربعة جميعهم عن دعمهم لشاغل المنصب، مما يدل على عدم وجود تعددية.

56- وبالإضافة إلى القيود التعسفية المفروضة على حق التصويت السلبي والإيجابي، نفذت السلطات عدداً من التدابير التي تستهدف الاشخاص الذين قد يرغبون في الطعن في سير الانتخابات. واستهدفت السلطات، على وجه الخصوص، القوى الديمقراطية في المنفى، التي نظمت انتخابات "مجلس التنسيق"، وهو "برلمان أولي" للمعارضة البيلاروسية في المنفى أنشئ في عام 2020. وفي أيار/مايو 2024، رفعت لجنة التحقيق دعاوى جنائية ضد جميع المشاركين في انتخابات المجلس البالغ عددهم 257 مشاركاً بموجب المواد 357 ("التآمر للاستيلاء على سلطة الدولة")، و361 ("الدعوة إلى فرض عقوبات")، و361-1 ("إنشاء تشكيل متطرف")، و361-4 ("المساعدة والتحريض على الأنشطة المتطرفة") من القانون الجنائي، ووصفتهم بأنهم ممثلون لـ 12 "تشكيلاً متطرفاً". وقامت السلطات بعمليات تفتيش واعتقال لممتلكات هؤلاء الأفراد في بيلاروس[58].

57- ومع اقتراب موعد الانتخابات، في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، استهدفت المداهمات أقارب الأشخاص الذين اعترفت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بأنهم سجناء سياسيون[59]. وفي أواخر

(57) A/HRC/50/58، الفقرة 58؛ و A/79/201، الفقرة 77.

(58) انظر https://belta.by/society/view/sk-vozbuzhdeny-ugolovnye-dela-v-otnoshenii-257-chlenov-ekstremistskih-formirovanij-635760-2024/ (باللغة الروسية).

(59) انظر https://nashaniva.com/ru/355353#google_vignette (باللغة الروسية).

كانون الثاني/يناير 2025، انخرطت السلطات في جولة من القمع ضد السجناء السياسيين السابقين وعائلاتهم، حيث قامت الشرطة بزيارات منزلية غير مجدولة واستدعت المعتقلين السابقين وأقاربهم لإجراء "محادثات وقائية". وظهرت تقارير في وسائل الإعلام عن إجبار بعض السجناء السابقين الذين قضوا أحكاماً بالسجن تتعلق باحتجاجات 2020 على الحضور إلى الشرطة في يوم الانتخابات وتهديدهم لمنعهم من التصويت[60]. وبالإضافة إلى ذلك، بث التلفزيون الحكومي أشرطة فيديو دعائية تظهر أشخاصاً معترفاً بهم كسجناء سياسيين لا يزالون يقضون عقوباتهم (انظر الفقرتين 26 و27 أعلاه).

58- وأدت هذه التدابير إلى انعدام المنافسة الانتخابية الحقيقية. ويخلص المقرر الخاص إلى أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في بيلاروس في عام 2025 أُجريت في انتهاك للمادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تقر بالحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والحق في التصويت والترشح في انتخابات دورية حقيقية. وفرضت بيلاروس قيوداً صارمة على الحق في المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين بحرية، مع تقويض التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

زاي- حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام

59- في المؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام 2024، احتلت بيلاروس المرتبة 167 من أصل 180 دولة، أي بتراجع 13 مرتبة خلال عام[61]. ووفقاً لرابطة الصحفيين البيلاروسيين، في عام 2024 وحده، احتُجز 27 إعلامياً، حُكم على 14 منهم بالاعتقال الإداري. وعلاوة على ذلك، أُجريت 66 عملية تفتيش في مكاتب وسائل الإعلام وشقق الصحفيين[62]. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر 2024، وضعت السلطات معظم فريق صحيفة *"إنتكس برس"* المستقلة رهن الحبس الاحتياطي بتهم جنائية[63]؛ وأدين بعضهم بموجب قانون الجرائم الإدارية. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير 2025، كان لا يزال هناك 39 صحفياً في السجن[64].

60- وتواصل السلطات احتجاز الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام وتغريمهم ومنعهم من أداء عملهم، مستخدمةً أحكاماً تشريعية غامضة التعريف بشأن مكافحة التطرف أو الإرهاب، وغالباً ما تطبق التشريعات ذات الصلة بأثر رجعي. وقبل الانتخابات الرئاسية لعام 2025، بث التلفزيون الحكومي "فيديوهات توبة" لصحفيين مسجونين بهدف تشويه سمعة وسائل إعلام غطت احتجاجات صاحبت الانتخابات الرئاسية لعام 2020 (انظر الفقرة 26 أعلاه).

61- وظهرت تقارير عن ملاحقة الأشخاص: الذين اشتركوا في "مواد متطرفة" على الإنترنت أو علقوا عليها أو أعادوا نشرها أو "سجلوا إعجابهم" بها، بما في ذلك منشورات لوسائل إعلام مستقلة؛ والذين أجروا مقابلات مع وسائل إعلام مستقلة؛ وتركوا تعليقات على الإنترنت تنتقد الحكومة أو تدعم الاتحاد الروسي في الحرب مع أوكرانيا. وفي أيار/مايو 2024، أفادت التقارير أنه تم تحريك أول قضية جنائية بموجب المادة 361-4 من القانون الجنائي ("المساعدة والتحريض على نشاط متطرف") بسبب تقاسم معلومات "متطرفة" في تطبيقات المراسلة، وهو فعل كان يُحاكم عليه في السابق بتهم إدارية فقط.

(60) انظر https://news.zerkalo.io/life/87862.html (باللغة الروسية).

(61) انظر https://rsf.org/en/index.

(62) انظر https://jfj.fund/attacks-on-media-workers-in-belarus-in-2023-2024/#ukr.

(63) انظر https://baj.media/en/mass-arrests-take-place-in-baranavichy-targetting-intex-press-staff/.

(64) انظر https://baj.media/en/aglyady-manitoringi/repressions-against-journalists-in-belarus-2025-list-of-colleagues-in-prison/.

62- وبحلول أواخر آذار/مارس 2025، كانت السلطات قد صنفت 38 وسيلة إعلامية على أنها "تشكيلات متطرفة" أو "منظمات متطرفة"[65]، بما في ذلك تسع وسائل إعلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير[66]. وتحتوي قائمة المواد المتطرفة على 982 6 مُدخلاً، بما في ذلك 012 2 مورداً من موارد تيليغرام. وفي عام 2024 وحده، صُنف 424 2 منتجاً معلوماتياً على أنها "مواد متطرفة"، من بينها 479 مصدراً من مصادر تيليغرام. وفي شباط/فبراير 2025، أفاد مكتب المدعي العام أنه على مدار عام 2024، أحالت سلطات الادعاء العام الإقليمية في مينسك أكثر من 000 1 طلب إلى المحاكم كي تصنف المعلومات ضمن "المواد المتطرفة"[67]. ووفقاً لمركز فياسنا لحقوق الإنسان، في عام 2024، اعتمدت المحاكم المحلية 444 1 قراراً اعتبرت فيه معلومات معينة "مواد متطرفة". وشملت المدخلات الجديدة كتب التاريخ والأغاني ومقاطع الفيديو الموسيقية وصفحات التواصل الاجتماعي الشخصية وقنوات تيليغرام. ومنذ عام 2008، صدر عن المحكمة 567 3 قراراً من هذا النوع[68]. ولأول مرة، في عام 2024، طُبق تصنيف "مواد متطرفة" على مورد لمجتمع الميم الموسع ومواقع إلكترونية تقدم نصائح للمجندين العسكريين[69]. وفي كانون الثاني/يناير 2025، أُدرج الموقع الإلكتروني " Convenient City/Petitions.by"، الذي سمح للمواطنين بتقديم التماس إلى السلطات بشأن القضايا البلدية، على قائمة المواد المتطرفة[70].

63- وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أصدرت وزارة الإعلام قائمة بـ 35 مطبوعة تحتوي على معلومات "من المحتمل أن تضر بالمصالح الوطنية" ويحظر توزيعها في بيلاروس[71]، بما في ذلك المانجا وأدبيات مجتمع الميم الموسع والروايات الجنسية والدراسات غير الرسمية عن تاريخ بيلاروس.

64- وفي عام 2024، فرضت السلطات قيوداً إضافية على الإعلانات في وسائل الإعلام، حيث اشترطت على أي شخص يضع إعلانات بأي شكل من الأشكال على الإنترنت (بما في ذلك المدونون) التسجيل في السجل الرسمي للمعلنين. ويجب على أي وسيلة إعلامية تنشر إعلانات أن تنشر إعلانات الدولة الاجتماعية، بما في ذلك إعلانات الخدمة العامة التي تحذر من استهلاك مواد وسائل الإعلام المستقلة "المتطرفة"[72].

65- وفي نيسان/أبريل 2024، أصدرت السلطات توجيها يسمح بفصل المواقع الإلكترونية التي تُعتبر متطرفة. وفي يوم رأس السنة الجديدة، عطلت السلطات الوصول إلى موقع يوتيوب لمنع الناس من رؤية رسالة الزعيمة المنفية سفياتلانا تسيخانوسكايا واختبرت إجراء إغلاق الإنترنت في جميع أنحاء البلد. وفي

(65) المرجع نفسه.

(66) انظر https://baj.media/be/aglyady-manitoringi/rjeprjesii-suprac-zhurnalista-i-medyja-2025-godze-spis-znjavolenyh/ (باللغة البيلاروسية).

(67) انظر https://t.me/s/prokuraturabelarus?after=8891 (باللغة الروسية).

(68) انظر https://spring96.org/en/news/117197.

(69) انظر https://humanconstanta.org/en/results-of-the-fight-against-extremism-in-belarus-in-2024/#First_LGBTQ_resource_labeled_as_extremist.

(70) انظر https://news.zerkalo.io/life/87919.html (باللغة الروسية).

(71) انظر http://mininform.gov.by/news/actual/spisok-iz-35-naimenovaniy-pechatnykh-izdaniy-zapreshchennykh-k-rasprostraneniyu-na-territorii-respub/ (باللغة الروسية).

(72) انظر https://baj.media/ru/o-novom-zakone-o-reklame/ و https://ivje.gov.by/ru/actual-ru/view/o-merax-protivodejstvija-ekstremizmu-i-terrorizmu-reabilitatsii-natsizma-otvetstvennost-za-25945-2024 (باللغة الروسية).

كانون الثاني/يناير، وقبل الانتخابات مباشرة، عطلت السلطات الوصول إلى الإنترنت مرة أخرى، وقيدت عمل تطبيق تيليغرام ماسنجر[73].

66- وفي عام 2024، وكما هو الحال في السنوات السابقة، استمر ورود تقارير عن القمع والقيود غير المبررة على حرية التعبير في المجال الثقافي، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والملاحقات القضائية للممثلين، وتصنيف الإنتاج الفني على أنه "متطرف"، وإلغاء الحفلات الموسيقية والمهرجانات الموسيقية[74]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، تباهى وزير الثقافة بأن المجتمع الثقافي "طُهّر من العناصر الهدامة"[75].

حاء- حرية تكوين الجمعيات والتجمع

67- لا تزال حرية تكوين الجمعيات والتجمع في بيلاروس شبه معدومة[76]. وفي بداية عام 2025، كانت السلطات قد صنفت ما مجموعه 257 "تشكيلاً متطرفاً"، منها 89 تشكيلاً صُنفت على هذا النحو عام 2024[77]، بما في ذلك الموقع الإلكتروني لاتحاد البولنديين في بيلاروس والمجلس الوطني البيلاروسي للشباب، وهو منظمة شبابية جامعة. وفي أوائل عام 2025، تضمنت القائمة 253 كياناً عينتها وزارة الداخلية أو جهاز المخابرات السوفيتي، إلى جانب منظمتين عينتهما المحاكم. وفي كانون الثاني/يناير 2025، ظل أكثر من 100 من ممثلي المجتمع المدني رهن الاحتجاز، مع استمرار ورود تقارير عن اعتقالات جديدة[78]. واستمرت الحملة الحكومية لتصفية المنظمات غير الحكومية قسراً في عام 2024، وقرر العديد من المنظمات تصفية نفسها بنفسها. ومنذ بداية عام 2021 وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024، جرى حل ما لا يقل عن 186 1 منظمة غير حكومية قسراً، بينما قامت 705 منظمات غير حكومية على الأقل بحل نفسها ذاتياً[79]. وهكذا، على سبيل المثال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن تصفية سبع منظمات بيئية على الأقل من جانب المحاكم أو سلطات التسجيل. وفي نيسان/أبريل 2024، نُفذت مداهمة ضد "المتعاونين" مع مركز فياسنا لحقوق الإنسان[80].

68- وطوال عام 2024، أفادت التقارير أن الدولة استخدمت نقابات المحامين، التي حُرمت من الاستقلالية في السنوات السابقة، كأدوات للدولة في الدعاية التي سبقت الانتخابات.

(73) https://www.agents.media/v-belarusi-ogranichili-internet-pered-vyborami/ (باللغة الروسية).

(74) انظر https://penbelarus.org/en/2025/02/20/manitoryng-parushennyau-kulturnyh-pravou-i-pravou-chalaveka-u-dachynenni-da-dzeyachau-kultury-belarus-2024-god.html.

(75) https://belta.by/culture/view/markevich-sovremennaja-kultura-litso-strany-v-mire-667694-2024/ (باللغة الروسية).

(76) فيما يتعلق بتدمير حرية تكوين الجمعيات، انظر A/HRC/56/65.

(77) انظر https://spring96.org/en/news/117124.

(78) انظر https://www.lawtrend.org/freedom-of-association/monitoring-situatsii-so-svobodoj-assotsiatsij-i-polozheniem-organizatsij-grazhdanskogo-obshhestva-v-respublike-belarus-yanvar-2025 (باللغة الروسية).

(79) انظر https://www.lawtrend.org/english/monitoring-of-the-situation-with-freedom-of-association-and-the-status-of-civil-society-organizations-in-the-republic-of-belarus-november-december-2024 (باللغة الروسية).

(80) انظر https://belta.by/society/view/sotrudniki-gubopika-zaderzhali-posobnikov-ekstremistskogo-pravozaschitnogo-tsentra-vesna-625630-2024/ (باللغة الروسية).

69- ولا تزال عملية إعادة التسجيل الإجباري للمنظمات الدينية القائمة، وعددها 592 3، جارية ومن المفترض أن تنتهي بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2026[81]. وانتقد المقرر الخاص السابقة والمقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات هذه العملية التي أطلقت بموجب القانون رقم Z-334 الصادر في 30 كانون الأول/ديسمبر 2023[82].

70- وفي أوائل عام 2025، أفادت منظمة العمل الدولية بتلقيها معلومات عن 47 من القادة النقابيين والنشطاء النقابيين المحتجزين أو الذين قُيدت حرية حركتهم[83]. ووفقاً للمعلومات التي أُرسلت إلى المقرر الخاص، في 20 أيار/مايو 2025، كان 29 نقابياً يقضون أحكاماً بالسجن في المستعمرات الإصلاحية، بينما كانت حرية نحو 30 آخرين مقيدة بوسائل أخرى. وفي المجموع، جرت محاكمات جنائية لأكثر من 70 نقابياً.

طاء- حقوق الإنسان للأفراد الملاحقين قضائياً بتهم الإرهاب والتطرف

71- واصلت السلطات البيلاروسية استخدام الإطار القانوني المحلي لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف كسلاح لاضطهاد معارضيها السياسيين الفعليين أو المتصورين[84]. ووفقاً للإحصائيات التي نشرتها لجنة التحقيق في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سجلت اللجنة 500 22 "جريمة ذات طبيعة متطرفة" على مدى السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك أكثر من 000 1 جريمة عام 2024[85]. وتشمل هذه الجرائم "المشاركة في أحداث غير مصرح بها" و"المشاركة في اضطرابات جماعية" و"تمويل الأنشطة المتطرفة" و"إهانة السلطات"[86]. وفي عام 2024، أُضيف 188 1 شخصاً إلى قائمة الأشخاص المتورطين في أنشطة متطرفة التي جمعتها وزارة الداخلية. وفي أواخر شهر آذار/مارس، كان هناك 073 5 اسماً على القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك 269 مُدخلاً على قائمة الوزارة "للمنظمات والتشكيلات ورجال الأعمال الأفراد المتورطين في أنشطة متطرفة"[87]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، انتحرت امرأة بعد محاكمتها عدة مرات بتهم التطرف، وقيل إن ذلك بسبب التوتر الذي تعرضت له أثناء عمليات الاعتقال والتفتيش المتعددة والضغط النفسي الذي مارسته الشرطة[88].

72- وفي عام 2024، ذُكر أن 127 شخصاً أُدرجوا على أسس سياسية في قائمة المنظمات والأفراد المتورطين في أنشطة إرهابية التي أعدتها وكالة الاستخبارات (كي جي بي). وفي كانون الثاني/يناير 2025، أفاد مركز فياسنا لحقوق الإنسان أن 71 شخصاً أدينوا في بيلاروس بموجب المادة 289 من القانون

(81) انظر https://narovlya.by/novosti/obschestvo/religioznye-organizatsii-dolzhny-predstavit-dokumenty-dlya-pereregistratsii-ne-pozdnee-5-iyulya-2025-goda/ (باللغة الروسية).

(82) A/HRC/56/65، الفقرات 117-122.

(83) انظر https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-02/Report%20III%28A%29-2025-%5BNORMES-241219-002%5D-EN_0.pdf, pp. 115–123.

(84) في عام 2023، درست المقررة الخاصة السابقة هذا الاتجاه في تقريرها إلى الجمعية العامة (A/78/327).

(85) انظر https://nashaniva.com/ru/356075 (باللغة الروسية).

(86) يبدو أن هناك بعض التناقضات في الإحصائيات. وفي أيار/مايو 2024، أعلنت لجنة التحقيق عن تسجيل 000 19 من هذه الجرائم منذ آب/أغسطس 2020، انظر https://euroradio.fm/ru/s-avgusta-2020-go-v-belarusi-vyyavili-19-tysyach-ekstremistskikh-prestupleniy-sk (باللغة الروسية).

(87) انظر https://www.mvd.gov.by/ru/news/8642 (باللغة الروسية).

(88) انظر https://news.zerkalo.io/life/85772.html?c (باللغة الروسية).

الجنائي ("الأعمال الإرهابية") لأسباب سياسية، بينهم سبعة أجانب. وأُدين تسعة أشخاص غيابياً[89]. وفي 29 تموز/يوليه 2024، بدأت أول محاكمة في قضية مجموعة المراهقين "العنادل السود"، التي ألقي القبض على أعضائها في آذار/مارس 2024، واتهموا بالتعاون مع قوات الأمن الأوكرانية والتحضير لأعمال إرهابية. وكانت أعمار أعضاء المجموعة تتراوح بين 16 و19 عاماً[90].

73- ولفت المقرر الخاص مع غيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة انتباه السلطات إلى ادعاءات متعددة بشأن سوء المعاملة المتعمدة للسجناء المدرجين على قوائم الأفراد المتورطين في أنشطة متطرفة وإرهابية[91]. وأثيرت مع الحكومة أيضاً شواغل إزاء تعرض السجناء المصنفين "إرهابيين" لقيود صارمة أو حظر يمنعهم من تلقي التحويلات المالية والطرود البريدية، مما يجعلهم يعتمدون كلياً على المؤسسات العقابية في الحصول على الطعام والدواء والملابس ومنتجات النظافة؛ ويُقال إن الإمداد بالمواد الأساسية غير كافٍ للحفاظ على الصحة والنظافة الجيدة. ومما يؤسف له أن الحكومة لم تقدم أي رد ذي مغزى على هذه الادعاءات، متجاهلة استفسارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن أسباب إدراج أسماء أفراد محددين في القوائم المذكورة أعلاه وعن العواقب القانونية لهذا الإدراج.

74- ووُجهت رسائل إلى الحكومة تثير شواغل إزاء تصنيف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وموادها على أنها "متطرفة" وإزاء الانتقام من الأفراد الذين يتبادلون البيانات مع المنظمات غير الحكومية "المتطرفة"[92]، وكذلك بشأن الإدانات الغيابية بتهم التطرف والإرهاب دون ضمانات المحاكمة العادلة[93].

75- ويحيط القلق المتزايد بالقيود المتعددة المزعومة على حقوق الإنسان للسجناء السابقين المصنفين كـ "متطرفين" و"إرهابيين". وتفيد التقارير بأن الأفراد المدرجين على قائمة "الإرهابيين" لا يُسمح لهم بامتلاك شرائح اتصال أو حسابات مصرفية ويُمنعون من إجراء المعاملات المالية الأساسية، مثل إيجار شققهم. وبينما شُطبت أسماء عدد قليل من الأفراد من القوائم الحكومية، فإن الإجراءات اللازمة للشطب ما زالت غير واضحة ويبدو أن سبل الانتصاف الفعالة غير متوفرة.

76- ورغم أن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أثاروا مراراً وتكراراً شواغلهم مع الحكومة بشأن عدم توافق إطارها القانوني لمكافحة التطرف مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، واصلت بيلاروس استكماله بقوانين ولوائح جديدة قد تستخدم لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

77- وفي 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، اعتمد مجلس الوزراء قراراً جديداً بشأن إجراء الاعتراف بالأطفال المعرضين للخطر والمحتاجين إلى حماية الدولة (القرار رقم 1055)، والذي يسمح للحكومة باحتجاز الأطفال إذا حوكم أفراد أسرهم بتهم التطرف. ووفقاً للقرار الجديد، يعتبر الأطفال في "وضع خطير اجتماعيا" إذا كان آباؤهم أو الأشخاص الآخرون المشاركون في تربيتهم يعيشون "نمط حياة غير أخلاقي"، في حال إدانتهم بموجب المادة 19-11 من قانون الجرائم الإدارية ("توزيع أو تصنيع أو تخزين أو نقل منتجات إعلامية تدعو لتنفيذ أنشطة متطرفة أو الدعاية لهذه الأنشطة"). ويحظر هذا البند، في جملة أمور، توزيع المنتجات الإعلامية المدرجة في قائمة المواد المتطرفة، بما في ذلك وسائل الإعلام

(89) انظر https://spring96.org/en/news/117182.

(90) انظر https://www.currenttime.tv/a/istorii-molodyh-lyudey-kotoryh-v-belarusi-obvinyayut-v-gosizmene/33059288.html (باللغة الروسية).

(91) انظر الرسالة BLR 5/2024؛ و BLR 6/2024 و BLR 2/2025.

(92) انظر الرسالتين BLR 4/2024؛ BLR 9/2024.

(93) انظر الرسالة BLR 8/2024.

المســـتقلة والمعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنســـان. وفي عام 2024، أفادت التقارير بإدانة ما لا يقل عن 000 2 شخص بتهم إدارية بموجب هذا البند.

78- وفي 25 شـباط/فبراير 2025، وجه المقرر الخاص مع العديد من المكلفين الآخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصــة رسـالة[94] إلى السـلطات البيلاروسـية يعرب فيها عن قلقه إزاء مشـروع قانون "تعديلات القوانين المتعلقة بضـــمان حقوق الطفل"، الذي اعتمده مجلس النواب في الجمعية الوطنية في القراءة الأولى في 7 شـــباط/فبراير 2025. ويحظر مشـــروع القانون على الأفراد المدانين بارتكاب "جرائم ذات طبيعة متطرفة" الانخراط في "نشـاط تربوي" أو "نشـاط تربوي في مجال التربية البدنية والرياضـــة"، و"شـغل مناصـب مرتبطة بممارسـة وظائف تعليمية" أو غيرها من المناصـب "المرتبطة بالعمل المنتظم مع الأطفال".

ياء- اضطهاد مجتمع الميم الموسع

79- في الفترة من آب/أغســـطس حتى تشـــرين الأول/اكتوبر 2024، أفادت التقارير باحتجاز 32 شـــخصـــاً ممن يُعرفون بأنهم من مجتمع الميم الموســـع في بلدات مختلفة فيما بدا أنه عمل قمعي غير مسـبوق ضـد هذا المجتمع. ووفقاً للادعاءات الواردة، فإن أفراد مجتمع الميم الموسـع يواجهون حالياً خطر الاعتقال لمجرد مشـــاركتهم في محادثات مجتمعية، حتى تلك التي لا علاقة لها بأي حراك. وتفيد التقارير أن الدعاوى الجنائية تُرفع بشكل متزايد ضد افراد مجتمع الميم الموسع على أساس المادة 343 من القانون الجنائي ("إنشـاء وتوزيع المواد الإباحية"، التي يعاقب عليها بالسـجن لمدة تصـل إلى أربع سـنوات) لمجرد نشر صورهم على الإنترنت، وهم بكامل ملابسهم ودون ممارسة أي أفعال جنسية. كما ظهرت تقارير حول الاعتقالات التعسفية والتهديدات الموجهة ضد آباء وأمهات أفراد مجتمع الميم الموسع في المنفى.

80- وجاءت موجة القمع هذه في أعقاب اعتماد وزارة الثقافة للمرسـوم رقم 24 الصـادر في 19 آذار/ مارس 2024، الذي وسّـع تعريف "المواد الإباحية" ليشـمل "العلاقات الجنسـية غير التقليدية و(أو) السـلوك الجنسي غير التقليدي"، مثل العلاقات الجنسية المثلية والانجذاب للجنسين، و"ارتداء ملابس الجنس الآخر لهدف أساسي هو الإثارة الجنسية واستحضار صورة شخص من الجنس الآخر (التنكر الشهواني)" و"رغبة الشـخص في أن يعيش ويُنظر إليه كشـخص من الجنس الآخر، وعادة ما يكون ذلك مصـحوباً بعدم ارتياح تجاه جنس الشخص التشريحي أو الشعور بعدم ملاءمة نوع جنسه (التحوّل الجنسي)".

81- ولم يُعتمد مشـروع قانون "الدعاية للعلاقات الأسـرية غير التقليدية"، الذي قدمه المدعي العام في شباط/فبراير 2024[95]، ولكن لم يتم التخلي عنه رسمياً بعد.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

82- يعرب المقرر الخاص عن أسـفه لأن حالة حقوق الإنسـان في بيلاروس لا تزال مقلقة للغاية، حيث تستهدف التدابير القمعية الأفراد داخل البلد والمواطنين البيلاروسيين في المنفى على حد سواء.

83- ولا يمكن اعتبار الانتخابات الرئاســـية التي جرت في 26 كانون الثاني/يناير 2025، والتي أسـفرت عن إعادة انتخاب الرئيس ألياكسـندر لوكاشـينكا لولاية سـابعة، انتخابات دورية حقيقية بموجب المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية. وأُجريت هذه الانتخابات، مثلها مثل

(94) انظر الرسالة BLR 1/2025.

(95) A/HRC/56/65، الفقرة 65.

الانتخابات البرلمانية لعام 2024، دون إمكانية قيام المعارضة السياسية بحملتها الانتخابية، ودون مراقبة مستقلة للانتخابات، ودون تغطية إعلامية مستقلة، ودون إتاحة الفرصة للبيلاروسيين في المنفى لممارسة حقهم في التصويت.

84- ولا تزال بيلاروس تعيش في ظل القمع في أعقاب الانتخابات الرئاسية السابقة التي جرت في 9 آب/أغسطس 2020، والتي اتسمت بادعاءات موثوقة بحدوث تزوير انتخابي واسع النطاق وقمع وحشي للاحتجاجات السلمية[96]. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت السلطات احتجاز ومحاكمة وإخضاع من تظاهروا أو دعموا المعارضة السياسية أو اعتُبروا داعمين لها في عام 2020، لسوء المعاملة أو للعقاب بأي شكل آخر. ويشعر المقرر الخاص بالجزع من قسوة القمع المستمر واتساع نطاقه، ويقول إنه يستهدف أفراداً داخل البلد وخارجه بسبب أعمال ارتكبت منذ خمس سنوات، بما في ذلك الانتقام من أفراد الأسر ومبادرات التضامن.

85- وبينما يرحب المقرر الخاص بالإفراج عن أكثر من 200 شخص اعتبرتهم منظمات المجتمع المدني سجناء سياسيين، فإن استمرار القمع والعدد الكبير المتبقي من الأشخاص الذين يعتبرهم المدافعون عن حقوق الإنسان سجناء سياسيين، يمنع المقرر الخاص من استنتاج حدوث تحسن في الوضع العام في مجال الحقوق المدنية والسياسية في بيلاروس.

86- ويحيط المقرر الخاص علماً بالنتائج التي توصل إليها مؤخراً فريق الخبراء المستقلين المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس[97] وهو يتفق مع ما أصدره من توصيات[98]. ويؤيد أيضاً التوصيات التي أصدرتها لجنة القضاء على التمييز العنصري[99]، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[100]، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة[101]، ولجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية[102].

87- ويشجع المقرر الخاص المجتمع الدولي على دعم آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني البيلاروسي، بما في ذلك المنظمات التي نزع عنها الاعتراف القانوني في بيلاروس. ويحث الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة في أنشطة الدعوة لدى سلطات بيلاروس لتعزيز الحلول القائمة على حقوق الإنسان للقضايا الملحة المحددة في هذا التقرير.

88- ويكرر المقرر الخاص التوصيات الواردة في تقارير المقررة السابقة أنايس مارين. وبالإضافة إلى ذلك، يوصي حكومة بيلاروس بما يلي:

(أ) إرساء تعاون كامل وهادف مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك الرد على جميع الأسئلة التي ترد في اتصالاتهم وضمان حماية أي شخص يتعامل معهم من الأعمال الانتقامية؛

(96) انظر، في جملة أمور، A/HRC/47/49 وA/HRC/52/68.

(97) A/HRC/58/68.

(98) https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-02/Report%20III%28A%29-2025-%5BNORMES-241219-002%5D-EN_0.pdf, pp. 115-123.

(99) CERD/C/BLR/CO/24-25.

(100) CRPD/C/BLR/CO/1.

(101) CEDAW/C/BLR/CO/9.

(102) https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-02/Report%20III%28A%29-2025-%5BNORMES-241219-002%5D-EN_0.pdf, pp. 115-123.

(ب) الكف فوراً عن اضطهاد الأشخاص بسبب ممارستهم المشروعة لحقوقهم المدنية والسياسية، والإفراج عن جميع الأشخاص المدانين بتهم ذات دوافع سياسية وإعادة تأهيلهم؛

(ج) إجراء تحقيقات فورية وفعالة ونزيهة وشفافة في جميع حالات سوء المعاملة أثناء الاحتجاز وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز التي حددها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وفريق الخبراء المستقلين المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس والنتائج التي توصلت إليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في بيلاروس؛

(د) الشروع في تحقيقات فورية وفعالة ونزيهة وشفافة في حالات وفاة رعايا دول ثالثة على حدود بيلاروس مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) الوقف الفوري لجميع حالات العزل التام، بما في ذلك احتجاز مكسيم زناك، وميكالاي ستاتكيفيتش، وسيارهي تسيخانوسكي، وفيكتار بابارِيكا، وإيهار لوسك، وضمان التواصل المنتظم وغير المقيد لجميع السجناء مع أسرهم ومع من يختارونه من محامين؛ وتعديل التشريعات المحلية وممارسات إنفاذ القانون للسماح بالتواصل بين السجناء والمحامين في الوقت الذي يحدده المحامون؛

(و) وضع حد فوري لممارسة "فيديوهات التوبة" المسجلة مع الأشخاص المحرومين من الحرية والتحقيق فيما إذا كان الأشخاص الذين ظهروا في هذه الفيديوهات قد تعرضوا لسوء المعاملة؛

(ز) إرساء مراقبة مستقلة للمؤسسات العقابية وآليات فعالة للشكاوى ضد سوء المعاملة في هذه المؤسسات وضمان الحماية من الانتقام بسبب التعامل مع هذه الآليات، والتحقيق في التواطؤ المزعوم لإدارات السجون وإدارة الخدمات الإصلاحية ومكتب المدعي العام في التستر على سوء المعاملة في المؤسسات العقابية ومعاقبة المسؤولين عن ذلك؛

(ح) إلغاء الاستثناء التمييزي للأشخاص المدانين بسبب "الأنشطة ذات الصلة بالتطرف" من الاستفادة من الإعفاءات من الحبس الاحتياطي والسجن التي أدخلها القانون رقم Z-61 الصادر في 17 شباط/فبراير 2025؛

(ط) إلغاء المادة 411 من القانون الجنائي ("العصيان الكيدي لإدارة السجون") والإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المدانين بموجب هذا الحكم وإعادة تأهيلهم؛

(ي) إلغاء القيود غير الضرورية وغير المتناسبة المفروضة على حرية التنقل والحرية الشخصية وكذلك التدخل في خصوصية السجناء السابقين في إطار إجراءات نظام المراجعة القضائية"(نادزور)"؛

(ك) ضمان الاعتراف بالأهلية القانونية والوصول الفعال إلى العدالة لجميع الأشخاص المنقولين للعلاج النفسي الإجباري، بما يتماشى مع المادتين 12 و13 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمبادئ الدولية والمبادئ التوجيهية بشأن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة، ووضع حد لجميع حالات العزل التام في مرافق الصحة العقلية وضمان سبل انتصاف فعالة للأفراد المحتجزين في هذه المرافق للطعن بانتظام في علاجهم الإجباري، بدعم من محام من اختيارهم؛

(ل) الوقف الفوري للملاحقات القضائية التي تنفذ انتقاماً من الأشخاص الذين يرصدون المحاكمات والإفراج عن المدانين بها وإعادة تأهيلهم؛

(م) إلغاء التعديلات التشريعية لعام 2022، التي اعتُمدت بموجبها الإجراءات الجنائية الغيابية ("الإجراءات الخاصة") أو تعديل التشريعات وممارسات إنفاذ القانون لجعلها متوافقة تماماً مع

المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما فُسرت في التعليق العام رقم 32 للجنة المعنية بحقوق الإنسان؛ وبالنظر إلى الغياب الحالي لضمانات المحاكمة العادلة في ظل هذه الإجراءات، وإلغاء جميع الإدانات الجنائية الصادرة غيابياً، وتقديم تعويضات فعالة للأشخاص المستهدفين بهذه الإدانات؛

(ن) وقف مصادرة ممتلكات الأفراد في المنفى وإعادة جميع الممتلكات المصادرة؛

(س) وقف ترهيب ومقاضاة أفراد أسر الأشخاص الذين تعترف المنظمات غير الحكومية بأنهم سجناء سياسيون وأشخاص موجودون في المنفى، وإلغاء الأحكام الجنائية والإدارية المفروضة بسبب تلقي المساعدات الإنسانية والتشارك فيها، بما في ذلك من خلال مبادرة "INeedHelpby"؛

(ع) إلغاء التعديلات الدستورية والتشريعية التي أُقرت في 2022-2023، والتي استبعدت البيلاروسيين في الخارج من عملية التصويت ومن الترشح في الانتخابات الرئاسية؛

(ف) ضمان الاحترام الكامل لحريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، بما يتماشى مع المواد 19 و21 و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك في وسائل الإعلام وفي المجالين الثقافي والديني؛ وعلى وجه الخصوص، إلغاء قائمة وزارة الإعلام للمواد المتطرفة وقائمة المنشورات "التي يمكن أن تضر بالمصالح الوطنية"، وإلغاء صفة "التشكيل المتطرف" التي كانت تُلصق بوسائل الإعلام والجمعيات المستقلة؛

(ص) مواءمة الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف وممارسات إنفاذ القانون مع القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل كامل، وعلى وجه الخصوص، إلغاء قوائم الأفراد والمنظمات المتورطة في أنشطة متطرفة تديرها وزارة الداخلية، ووقف الملاحقات القضائية بتهم الإرهاب والتطرف عن الأعمال التي ترقى إلى الممارسة المشروعة للحقوق المدنية والسياسية، وإلغاء القرار رقم 1055 الصادر عن مجلس الوزراء والتخلي عن مشروع القانون بشأن "تعديلات القوانين المتعلقة بضمان حقوق الطفل"؛

(ق) إلغاء المرسوم رقم 24، الذي اعتمدته وزارة الثقافة في 19 آذار/مارس 2024، ووقف المضايقات والاضطهاد ضد أفراد مجتمع الميم الموسع والتخلي عن مشروع قانون "مناهضة الدعاية للعلاقات الأسرية غير التقليدية".